منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون ج٧٦/٤٢
البند ١٩-٢ من جدول الأعمال المؤقت ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٢٣
A76/42

تمويل وتنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والتوقعات بشأن تمويل الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والسبعين

١- قدَّمت الأمانة لمحة عامة عن تمويل وتنفيذ الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والتوقعات بشأن تمويل الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ حتى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٢٣.[١] وعموماً، كانت المنظمة تسير على الطريق الصحيح فيما يتعلق بتمويل الميزانية البرمجية ومدى الاستفادة منها. ومُوِّل قطاع البرامج الأساسي، بما في ذلك التوقعات، بنسبة ٩١٪، وهو ما مثَّل تحسناً مقارنة بالتقارير السابقة.

٢- وأعربت اللجنة عن تقديرها لمستوى تمويل الميزانية البرمجية المنقَّحة الإجمالية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وأقرت بأن هذا التمويل مدفوع إلى حد كبير باثنين من قطاعات الميزانية (عمليات الطوارئ والنداءات، واستئصال شلل الأطفال). ومع ذلك، لاتزال اللجنة يساورها القلق إزاء استمرار جيوب الفقر في قطاع البرامج الأساسية، ولاسيما في الأولوية الاستراتيجية ٣ وفي إقليم الأمريكتين، وتدعو الدول الأعضاء إلى زيادة المرونة في مساهماتها.

٣- وكررت الأمانة الدعوة إلى التمويل المرن، وأوضحت أن تخصيص الأموال المرنة[٢] يتَّبع مبادئ التخصيص الاستراتيجي للموارد، مع تخصيص حصة أكبر من هذه الأموال للأقاليم والبلدان (٧٢٪)، وكذلك للأولويات القصوى والمجالات التي تعاني من نقص التمويل. إلا أن مستوى الأموال المرنة لم يكن كافياً لضمان التمويل المُنصِف لجميع المكاتب الرئيسية ونتائج البرامج.

٤- وناقشت اللجنة إمكانية زيادة الحصة الحالية من التمويل المرن الموزَّع على البلدان.

٥- وشملت الجهود المبذولة حالياً للتغلب على التوزيع غير المتكافئ للأموال تشكيل اللجنة العالمية المعنية بتخصيص الموارد، التي تقرر بشأن تخصيص المساهمات الطوعية المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تختبر الأمانة تقديم مِنَح محددة كبيرة إلى اللجنة المعنية بتخصيص الموارد قبل التخصيص الفعلي للمِنَح، في محاولة لتحسين تخصيص الأموال على نطاق نتائج الميزانية البرمجية والمكاتب الرئيسية، ومن ثم تحوِّل الخريطة الحرارية إلى "اللون الأخضر".

---

١ الوثيقة ج٧٦/١٨.

٢ الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية الأساسية وتكاليف دعم البرامج.

٦- ورداً على سؤال طرحته اللجنة، اتفقت الأمانة على أنه ربما لم يعد من المناسب تخصيص مليار دولار أمريكي لقطاع عمليات الطوارئ والنداءات. وقد كان المبلغ المخصص في الماضي لذلك القطاع يستند إلى متوسط الإنفاق في الثنائيات السابقة، لكن هذا النهج كان قد انحرف عن مساره أثناء جائحة كوفيد-١٩. واقترحت الأمانة معاودة النظر في هذه السؤال فيما يتصل بالميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بهدف تخصيص مبلغ أكثر واقعية في الميزانية.

٧- ورداً على سؤال آخر يتعلق بفائض التمويل لحصائل معينة، أجابت الأمانة بأن بعض الفائض قد رُحِّل إلى الثنائية التالية، مثلاً في حالة الاتفاقات المتعددة السنوات. وفي حين أن فائض التمويل الذي يأتي في صورة أموال مرنة كان يمكن نظرياً نقله إلى مجالات أخرى، فقد كان من الصعب عملياً فعل ذلك نظراً لأنه حتى الحصائل التي تبدو مفرطة التمويل تنطوي على مجالات ناقصة التمويل، وكان من الممكن استخدام الأموال المرنة، مثلاً لتمويل تكاليف الموظفين التي لم يتسن تمويلها من موارد أخرى.

٨- وقدَّمت الأمانة أيضاً موجزاً لتقرير المدير العام السنوي عن أوجه الكفاءة التشغيلية.[١] وأكدت رأي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بأن أكبر عائق أمام زيادة الكفاءة في المنظمة يتمثل في نموذجها التمويلي. واتفقت على أن النموذج التمويلي الحالي قد يؤدي إلى عمل تقني منعزل، وأنه من الممكن تحسين العمل المتكامل، مع ملاحظة أن عناصر التحوُّل في المنظمة تتمحور حول الابتعاد عن النهج المنعزل. وشُكِّلت أفرقة تنفيذ المخرجات، على سبيل المثال، خصيصاً لتجنب النُهُج المنعزلة.

٩- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأوجه الكفاءة المبيَّنة في التقرير ولتعاون الأمانة مع مراجع الحسابات الخارجي بشأن المنهجية المستخدمة في حساب أوجه الكفاءة - وهي مسألة تود اللجنة أن تتلقى مزيداً من المعلومات عنها في المستقبل.

١٠- وأعرب المدير العام عن تقديره للدول الأعضاء في المنظمة وشركائها على مساهماتهم السخية في الميزانية البرمجية. وكانت صعوبات التمويل التي ذكرتها الدول الأعضاء مشكلة هيكلية تتطلب حلاً استراتيجياً؛ وسوف تضمن جولة الاستثمار والزيادة في الاشتراكات المقدرة التي يجري النظر فيهما حالياً أن يكون لدى المنظمة نموذج تمويلي طويل الأجل ومستدام ومرن يسمح لها بتخصيص الموارد أينما كانت هناك حاجة إليها.

التوصيات المقدمة إلى جمعية الصحة

١١- أوصت اللجنة، باسم المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين ج١٨/٧٦ وج١٩/٧٦. واقترحت، بوصف ذلك توجيهاً من أجل تنفيذ الأمانة الولايات القائمة، أن تضطلع الأمانة بما يلي:

(أ) مواصلة تزويد الدول الأعضاء بالمستوى ذاته من التفاصيل المقدَّمة في التقرير الحالي؛

(ب) مواصلة تقديم التقرير السنوي عن أوجه الكفاءة التشغيلية.

= = =

١ الوثيقة ج١٩/٧٦.